سنحرص دوما على تطوير العلاقات الثنائية مع الأشقاء والأصدقاء على قاعدة المصالح المشتركة وتبادل المنافع وعدم التدخل في الشؤون الداخلية

علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية

البشير وسلفاكير يتفقان على استئناف المحادثات لحل الأزمة الحكومية

البشير مع سلفاكير

الخرطوم / وكالات :

اتفق الرئيس السوداني ونائبه على استئناف الحوار بينهما لحل الأزمة بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان خلال الأيام المقبلة، في الوقت الذي أرجئت فيه مراسم أداء القسم لوزراء الحركة الجدد.

وجاء الاتفاق بعد اختتام أول اجتماع للرئيس السوداني عمر حسن البشير ونائبه سلفاكير ميارديت منذ نشوب الأزمة السياسية بين الطرفين، وقد استغرق الاجتماع ثلاث ساعات ونصف.

وقال المتحدث الرئاسي محجوب فضل إن المحادثات ستستكمل بشأن المشاكل العالقة في اتفاق السلام الذي أبرم عام 2005 وأنهى حربا أهلية دامت 21 عاما بين الشمال والجنوب، لكنه لم يحدد موعدا محددا لاستئنافها.

من جانبه قال ياسر عرمان نائب الأمين العام للحركة الشعبية إن البشير وسلفاكير بحثا العناصر العالقة في اتفاق السلام.

وتشمل تلك العناصر إعادة نشر القوات الشمالية بعيدا عن حقول النفط الجنوبية وترسيم حدود منطقة أبيي الغنية بالنفط وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، ومصير مئات المعتقلين الجنوبيين.

ونفى عرمان وجود انقسامات أو خلافات داخل الحركة، مؤكدا أن أعضاء الحركة الشعبية لا يتصارعون على سلطة أو غنائم.

ولم ينتج عن الاجتماع الثنائي أي قرار يلزم الحركة الشعبية لتحرير السودان بالتراجع عن قرارها بتعليق المشاركة في الحكومة المركزية الذي اتخذته الأسبوع الماضي.

وقال المتحدث باسم الرئاسة السودانية في مؤتمر صحفي بعد الاجتماع إن الرئيس ونائبه لم يتفقا على موعد لأداء الوزراء الجدد اليمين الدستورية. وكان من المتوقع أن يؤدي الوزراء الجدد اليمين الدستورية الخميس.

وبدوره قال مصطفى عثمان إسماعيل مستشار الرئيس السوداني إن عمر البشير تجاوز الأزمة بين شقي الحكومة بعد قرار التعديل، مضيفا أن التعديل الوزاري أعاد قنوات التواصل بين طرفي الحكم بالسودان لمعالجة المسائل العالقة.

وكانت الحركة الشعبية لتحرير السودان قد أعلنت في الـ11 من هذا الشهر تعليق مشاركتها في الحكومة المركزية احتجاجا على ما اعتبرته عراقيل وضعها حزب المؤتمر الوطني أمام تطبيق اتفاق السلام.

وقرر البشير إجراء تعديل وزاري شمل ممثلي الجنوب في الحكومة المركزية استجابة لطلب الحركة الشعبية. غير أن الجنوبيين اعتبروا الخطوة غير كافية للعودة إلى الحكومة.

ويشمل التعديل تغيير وزير الخارجية الجنوبي لام أكول المتهم بأنه مقرب أكثر مما ينبغي من الشماليين. وأسندت بمقتضى التعديل وزارة الخارجية إلى دينغ ألور، وعين أكول وزيرا لشؤون مجلس الوزراء.

وتولى وزارة التجارة الخارجية منصور خالد وهو مستشار سابق لزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان السابق جون قرنق. كما عين جيمس كول رول وزيرا للشؤون الإنسانية وكوستا مانيبي وزيرا للاستثمار. واحتفظت وزيرة الصحة الجنوبية تابيتا بطرس ووزير النقل الجنوبي كوال ميانغ بمنصبيهما.

ورفض حزب المؤتمر الوطني اتهامات الحركة الشعبية له وحملها في المقابل مسؤولية تأخير تطبيق اتفاقية السلام، خاصة البند المتعلق بإعادة انتشار القوات الجنوبية والشمالية وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب ووضع منطقة أبيي الغنية بالنفط التي يتنازع عليها الطرفان.

مقتل حارس أثناء استهداف موكب نائب المالكي

جبهة التوافق تعارض إعدام وزير الدفاع في عهد صدام

سلطان هاشم أحمد

بغداد / وكالات :

قتل أحد حراس موكب برهم صالح نائب رئيس الوزراء العراقي وأصيب آخر إثر تعرض الموكب لهجوم مسلح أثناء توجهه من بغداد إلى السليمانية (365 كلم شمال بغداد).

وقال مصدر مسؤول في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني إن صالح لم يكن في الموكب وقت الهجوم، مشيرا إلى وقوع اشتباكات مع المسلحين الذين هاجموا الموكب صباحا.

وفي تطور أعلن الجيش الأميركي أن قواته حررت خمسة مواطنين عراقيين كانوا محتجزين في منزلين تستخدمهما مجموعة مسلحة في بلدة بهرز شمال شرق بغداد.

واعتقلت القوات الأميركية ستة مسلحين كانوا يحرسون الرهائن، وأشار الجيش في بيان خاص إلى أنه تلقى اتصالا من عناصر "قوات الصحوة" حول وجود مخطوفين في منزلين يستخدمهما مسلحون.

وحسب البيان فإن الرهائن نقلوا إلى وحدة طبية أميركية داخل معسكر تابع لقوات التحالف في بعقوبة للعلاج.

وتقع بلدة بهرز على بعد 45 كلم شمال مدينة بعقوبة التي ينشط فيها تنظيم القاعدة.

وتقاتل تنظيمات مسلحة سنية مدعومة من القوات الأميركية والحكومة العراقية تنظيم القاعدة منذ نحو خمسة أشهر على غرار مجلس صحوة الأنبار.

وتأتي هذه التطورات بعدما أقر الجيش الأميركي أمس بمقتل أحد جنوده الأربعاء الماضي على يد مسلحين خلال عملية دهم جنوب بغداد، دون أن يعطي مزيدا من التفاصيل.

وبذلك يرتفع إلى 3820 عدد قتلى الجنود الأميركيين في العراق منذ اجتاحته الولايات المتحدة في مارس 2003، وفقا لحصيلة تستند إلى أرقام وزارة الدفاع الأميركية.

كما قتل وأصيب عدد آخر من العراقيين خلال أعمال العنف التي تشهدها مختلف مناطق العراق، منذ سقوط النظام السابق وسيطرة التحالف الدولي الهزيل الذي تقوده الولايات المتحدة هناك منذ أبريل 2003.

على صعيداً آخر طالبت جبهة التوافق العراقية بالتراجع عن تنفيذ حكم الإعدام في وزير الدفاع الأسبق سلطان هاشم أحمد الذي يتوقع أن يعدم قريبا مع اثنين من رموز النظام السابق.

وقال بيان للقيادي في الجبهة عدنان الدليمي إن على الحكومة العراقية احترام الضباط المشهود لهم بالوطنية والشجاعة "والذين قضوا زمنا طويلا في الذود عن الوطن".

وأضاف "لا يحق للحكومة أن تحاكم رجال العراق لدفاعهم عن العراق ولاشتراكهم في الحرب العراقية الإيرانية، فالواجب هو تكريم كل من دافع عن العراق وكل من وقف في وجه المعتدين والطامعين والغزاة".

واعتبر الدليمي أن المحاكمات التي تجرى للضباط والقادة السابقين محاكمات سياسية وغير قانونية ووصفها بأنها "اقتصاص من الوطنيين نيابة عن العدو".

ومعلوم أن محكمة التمييز التابعة للمحكمة الجنائية العليا قد صادقت مطلع الشهر الماضي على إعدام هاشم وعلي حسن المجيد وحسين رشيد التكريتي الذين كان يجب أن يتم إعدامهم شنقا في غضون مهلة شهر انتهت في الربع من أكتوبر.

وقد شكل رئيس الوزراء نوري المالكي لجنة للنظر في الحالة القانونية في تنفيذ الحكم بعدما تأجل التنفيذ بعد جدل في القانون.

وكان الرئيس العراقي جلال الطالباني أعرب عن معارضته الشديدة لإعدام سلطان هاشم. وقال "هذا الرجل لا يستحق الإعدام. كان ضابطا عراقيا قديرا وممتازا نفذ الأوامر الصارمة من صدام حسين وهو عسكري لم يكن يستطيع مخالفة الأوامر".

وقال نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي الخميس إن حكم الإعدام بحق علي حسن المجيد المعروف بـ"علي الكيمياوي" "لا يتم إلا بمرسوم جمهوري من مجلس الرئاسة" فيما أعلن المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ أن الحكم سينفذ "في الأيام المقبلة".

الفلسطينيون يعيشون مثل الأشباح في قطاع غزة

جباليا /14 أكتوبر/ من نضال المغربي

محمود جنيد ليس موجودا من الناحية الرسمية. وكاد الشاب الفلسطيني البالغ من العمر 25 عاما أن يحول هذا الأمر إلى حقيقة في وقت سابق من الشهر الجاري حين أغرق نفسه بالوقود وحاول أن يشعل النار في نفسه.

وجنيد واحد من نحو 54 ألف نازح فلسطيني عادوا إلى غزة والضفة الغربية بعد توقيع معاهدة سلام مؤقتة عام 1993 لكنهم لم يتمكنوا بعد من استخراج بطاقات هوية لان إسرائيل ترفض الموافقة عليها.

وبعد أعوام من الصمت بدأ النازحون ينظمون احتجاجات أسبوعية في قطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة (حماس) للمطالبة بالوثائق التي يحتاجونها للسفر ولتلبية أساسيات يومية مثل فتح حساب مصرفي أو استخراج رخصة قيادة.

وقال جنيد الذي قام خلال إحدى هذه الاحتجاجات بصب الوقود على جسده وحاول أن يشعل النار في نفسه قبل أن يمنعه أشخاص من ذلك "أنا لا أحد."

وأضاف بينما كان جالسا إلى جانب زوجته وأطفاله "عندما سكبت الوقود على جسدي شعرت أن لا فارق بين الحياة والموت."

وولد جنيد في الأردن بعد أن نزحت عائلته عن منزلها في القطاع الساحلي بعد حرب عام 1967 مع إسرائيل. وعاد إلى غزة عام 1995 وعمره 13 عاما لكنه لم يحصل بعد على بطاقة هوية.

وفي مفارقة مريرة منح شقيقه أوراق الهوية بعد أسبوعين من مقتله خلال احتجاج ضد القوات الإسرائيلية في غزة.

وقال "لا قيمة لها.. اعترفوا به فقط عندما مات."

وأغلقت إسرائيل حدود غزة أمام كل شيء باستثناء الإمدادات الإنسانية منذ أن سيطرت حماس على القطاع الذي يعيش فيه نحو 1.5 مليون نسمة في يونيو حزيران وأطاحت بحركة فتح المنافسة. ويعاني اقتصاد القطاع من أزمة.

وقال جنيد وهو نجار عاطل "ينبغي أن أعول ستة أطفال وأنا بلا عمل منذ ثلاثة أشهر."

ومنحت إسرائيل بطاقات هوية لنحو 3500 فلسطيني في الضفة الغربية في وقت سابق هذا الشهر في إطار مساع لتعزيز الرئيس الفلسطيني محمود عباس زعيم حركة فتح قبل عقد مؤتمر ترعاه أمريكا بشأن إقامة الدولة الفلسطينية.

لكن الأمل ضئيل في أن يمتد حسن النوايا إلى قطاع غزة الذي وصفته إسرائيل بأنه "كيان معاد" لان النشطاء في المنطقة كثيرا ما يطلقون صواريخ على الدولة اليهودية.

وبموجب اتفاق السلام المؤقت الذي أبرم عام 1993 يتعين على إسرائيل أن توافق على جميع الوثائق الشخصية الفلسطينية بما في ذلك بطاقات الهوية.

ويقول جنيد إن العيش في غزة بمثابة العيش في سجن. وتوفي عمه وشقيق أصغر قبل أشهر قليلة في مصر لكن جنيد لم يستطع حضور جنازتيهما.

وعندما طلب تصريحا للسفر إلى إسرائيل أو مصر للخضوع لجراحة في العين رفض طلبه.

وقال "من يقبعون في السجون الإسرائيلية يعيشون في زنزانات صغيرة. أنا أيضا سجين لكن في زنزانة كبيرة اسمها غزة."

وذكر حسين الشيخ مدير مكتب الشؤون المدنية الحكومي في رام الله الذي يتفاوض مع إسرائيل بشأن مسألة بطاقات الهوية وتصاريح السفر إنه لا توجد أي دلائل على أن إسرائيل ستخفف موقفها بشأن منح الوثائق لسكان غزة.

وقال جنيد إنه يشعر وكأنه شبح. وقال "لست شبحا فحسب. بل لست موجودا. في كل مكان أذهب إليه يطلب مني الناس بطاقة هوية ولا أملك واحدة."

رئيس الوزراء التركي يدعو العراق لإغلاق معسكرات المتمردين الأكراد

©Reuters

استعدادات تركية على الحدود مع تركيا

اسطنبول /14 أكتوبر/ من دارين باتلر :

دعا رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بغداد أمس الجمعة إلى إغلاق المعسكرات التي يديرها متمردون انفصاليون أكراد في شمال العراق وتسليم زعمائهم.

وجاءت تصريحاته بعد يومين من موافقة البرلمان التركي في تحد لواشنطن على السماح للقوات التركية بعبور الحدود الجبلية والتوغل في شمال العراق لتعقب المتمردين الذين يتخذون من المنطقة قاعدة لشن هجمات على تركيا.

وحثت بغداد تدعمها واشنطن تركيا على الامتناع عن أي تحرك عسكري قائلة إنه قد يقوض استقرار المنطقة كلها لكنها طلبت أيضا من مقاتلي المتمردين مغادرة العراق.

وقال أردوغان للصحفيين في تصريحات بعد أن أدى صلاة أمس الجمعة في مسجد في اسطنبول "الأمر الذي سيرضينا هو إغلاق جميع معسكرات حزب العمال الكردستاني بما في ذلك منشآت التدريب الخاصة بهم وتسليمنا زعماء الإرهابيين."

ورحب أردوغان بدعوة وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري أول من أمس الخميس للمتمردين كي يغادروا العراق لكنه قال إن الإعلان جاء "متأخرا".

ويعتقد أن نحو ثلاثة آلاف متمرد من حزب العمال الكردستاني بينهم عدد من زعماء الحزب متمركزون في منطقة شمال العراق الجبلية التي يغلب على سكانها الأكراد.

وتتعرض حكومة أردوغان لضغوط شديدة من الرأي العام في الداخل للتحرك ضد حزب العمال الكردستاني بعد سلسلة من الهجمات الدموية على القوات التركية.

ونقل عن جميل جيجك نائب رئيس الوزراء التركي قوله اليوم الجمعة ان تركيا جادة بشأن إرسال قوات إلى شمال العراق. وأثارت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) حنق تركيا حين قالت إن أنقرة ينقصها الحماس للقيام بعمل عسكري.

ونقلت صحيفة "زمان" التركية في عددها الصادر أمس عن جيجك قوله "اتخذنا القرار وسنفعل ما هو ضروري. نحن لن نحجم ولا رجعة في ذلك."

وأضاف جيجك الذي يشرف على تنسيق جهود تركيا في مكافحة الإرهاب أن "حاجة الجيش" هي التي ستحدد توقيت وحجم أي عملية عسكرية.

وقرار البرلمان سيظل ساريا لمدة عام لكنه لا يحدد جدولا زمنيا للعملية العسكرية. وأشار أردوغان في وقت سابق إلى أن العملية العسكرية ليست وشيكة.

ودفع موقف تركيا المتشدد أسعار النفط العالمية إلى مستويات غير مسبوقة وأدى إلى توتر جديد في العلاقات المضطربة بالفعل بين أنقرة وواشنطن وشركائها في حلف شمال الأطلسي.

ونظم آلاف من الأكراد العراقيين أول من أمس الخميس مسيرات في أربيل عاصمة المنطقة الكردية العراقية المتمتعة بالحكم الذاتي احتجاجا على التفويض الذي منح للجيش التركي بالتوغل في شمال العراق ودعوا لحوار سلمي.

لكن جيجك كرر موقف أنقرة الرافض للتعامل مباشرة مع الإدارة الكردية العراقية.

وقال "لا نتحدث مع جماعات كردية عراقية. شريكنا في الحوار هو الحكومة العراقية في بغداد ونناقش كل ما نريد مع ممثليها. شمال العراق هو جزء من العراق."

وتتهم أنقرة زعماء الأكراد العراقيين بتوفير مأوى لحزب العمال الكردستاني بل مساعدته بهمة. وتلقي أنقرة على مقاتلي حزب العمال مسؤولية مقتل أكثر من 30 ألفا منذ ان بدأت الجماعة حملة مسلحة عام 1984 لإقامة وطن للأكراد في جنوب شرق تركيا.

كما تتخوف تركيا من مخطط لأكراد العراق لإقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق وتقول إن هذا يمكن أن يذكي النزعة الانفصالية بين الأكراد الأتراك ويشيع حالة من عدم الاستقرار في المنطقة كلها.

وزير الخارجية التركي يبحث مع الزعماء اللبنانيين سبل حل الأزمة السياسية

سوريا تؤكد احترام استقلال لبنان واستعدادها لعلاقات دبلوماسية

دمشق / وكالات :

اجتمع وزير الخارجية التركي علي باباجان مع الزعماء اللبنانيين أمس الجمعة في أطار مساع دبلوماسية للمساعدة في إنهاء أزمة سياسية قائمة في لبنان منذ عشرة أشهر وتهدد عملية انتخاب رئيس جديد للجمهورية.

وعقد باباجان محادثات مع فؤاد السنيورة رئيس الوزراء اللبناني المنخرطة حكومته المدعومة من الغرب في مواجهة المعارضة المؤيدة لسوريا بقيادة حزب الله.

والتقى باباجان أيضا مع نظيره اللبناني فوزي صلوخ ورئيس مجلس النواب نبيه بري احد قيادات المعارضة في لبنان.

ودعا بري البرلمان لعقد جلسة في 23 أكتوبر لانتخاب رئيس جديد للبلاد. لكن الخلافات السياسية تهدد بعرقلة انعقاد الجلسة للمرة الثانية.

وكانت الجلسة السابقة التي عقدت في 25 سبتمبر قد تم تأجيلها حتى 23 أكتوبر لعدم اكتمال النصاب القانوني لانعقاد الجلسة مع غياب نواب عن الجلسة بعد أن فشلت الأطراف في الاتفاق على مرشح يحظى بإجماع الآراء.

وقال علي باباجان عقب اجتماعه مع صلوخ "تركيا تعلق أهمية كبرى على وحدة لبنان واستقلاله وسيادته. إعادة الاستقرار إلى لبنان له أهمية قصوى بالنسبة لمنطقتنا ونود أن نرى نهاية للازمة السياسية الحالية عبر الحوار والمصالحة."

من ناحية أخرى قالت سوريا إنها تحترم سيادة واستقلال لبنان ومستعدة لإقامة علاقات دبلوماسية مع حكومة لبنانية "تؤمن بعلاقات ودية" لا مع "حكومة معادية كما هو حال حكومة فؤاد السنيورة".

جاء ذلك في رسالة وجهتها سوريا إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بعد أسبوع من تلقي الأخير رسالة من السنيورة يطلب فيها مساعدة المنظمة الأممية وجامعة الدول العربية لمنع دخول أسلحة إلى لبنان قادمة من سوريا.

وأكدت الرسالة "احترام سوريا التام لسيادة واستقلال لبنان"، وقالت إن "موضوعي إقامة العلاقات الدبلوماسية وترسيم الحدود بين سوريا ولبنان (...) سيتم حلهما بالاتفاق بين الحكومة السورية وحكومة لبنانية لا تنصب نفسها عدوا لسوريا".

وأضافت أن "سوريا على استعداد تام لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع حكومة لبنانية تؤمن بعلاقات ودية مع سوريا وليست معادية لها كما هو حال حكومة السنيورة الآن".

وترى سوريا أن الرسالة التي وجهها السنيورة إلى بان كي مون "حفلت بمختلف أشكال التضليل"، متهمة رئيس الوزراء اللبناني "بتكرير التهم التي تطلقها إسرائيل ومن يقف خلفها حول تهريب أسلحة من سوريا إلى لبنان".

وكان السنيورة ذكر في رسالته أن "كميات كبيرة من الأسلحة الآتية من سوريا قد دخلت لبنان خلال الحرب (في 2006) وربما بعد الحرب، ووزعت على مجموعات تقيم علاقات وثيقة بها".

إقليم كردستان العراق يعلن استعداده للتصدي لأي توغل تركي

أعلنت رئاسة إقليم كردستان العراق استعدادها للتصدي لأي توغل تركي محتمل في أراضيها بحجة ملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني، معتبرة التهديد التركي موجها للتجربة الكردية الديمقراطية في العراق.

في هذه الأثناء، أوضحت مصادر أمنية وعسكرية مستقلة أنه يتعين على الجيش التركي القيام بعمل عسكري خلال فترة قصيرة قبل بدء فصل الشتاء إذا ما أراد توسيع خياراته الميدانية.

فقد جاء في بيان رسمي صدر أمس الجمعة عن مكتب رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني في مدينة أربيل رفضه لما أسماه الاتهامات التركية بإيواء ومساعدة عناصر حزب العمال الكردستاني الذي يستخدم أراضي الإقليم منطلقا لتنفيذ عمليات ضد الجيش التركي.

وأكد البيان رفضه الانجرار وراء حرب لا يعتبر الإقليم نفسه طرفا فيها لكنه أبدى استعداد الحكومة المحلية للتصدي لأي توغل تركي محتمل.

وشن البيان هجوما حادا على القيادة التركية واتهمها بمحاولة استهداف ما وصفه بالتجربة الديمقراطية الكردية.

وأكد أنجي هول مدير مؤسسة آسيا والمحيط الهادئ –وهي مؤسسة أبحاث مستقلة في الشؤون الأمنية والعسكرية– أن لا خيار أمام الجيش التركي، إذا ما أراد القيام بعمل عسكري فعال ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني، سوى البدء في توغله البري داخل الأراضي العراقية قبل حلول فصل الشتاء.

واعتبر هول أن القوات التركية ستواجه عقبات ميدانية كبيرة لأنه سيواجه عدوا قادرا على الاختباء في الجبال وبين سكان القرى.

في حين يرى غاريث جنكينز –الخبير المتخصص في الشؤون العسكرية التركية المقيم في أنقرة– أن تأخر الجيش التركي إلى ما بعد هطول الثلوج سيجعل العمليات الميدانية في المرتفعات الجبلية أمرا صعبا بسبب وعورة المنطقة الجبلية بالإضافة إلى احتمال تورط الجيش في معارك طويلة الأمد مع المتمردين الأكراد.

وفي نفس السياق رجح المحلل التركي في صيفة "ميليت" أن تقتصر العمليات التركية ضد قواعد حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية على غارات جوية دون المغامرة بتوغل بري واسع النطاق، وذلك رغبة من القيادة العسكرية في عدم التورط في صراع طويل يضعف نفوذها على الساحة الداخلية.

يشار إلى أن مصادر عسكرية تركية متمركزة بالقرب من الحدود العراقية ذكرت في وقت سابق أن القيادة العسكرية حشدت قوات برية يتراوح عددها ما بين 70 و100 ألف جندي.

القادة الأوروبيون يقرون المعاهدة الجديدة للاتحاد

لشبونة / وكالات :

أقر القادة الأوروبيون خلال قمتهم في لشبونة معاهدة جديدة تحل محل مشروع الدستور الأوروبي، وذلك بعد التوصل لاتفاق مع بولندا وإيطاليا حول تحفظاتهما عليها.

وقال رئيس الوزراء البرتغالي جوزيه سوكراتيس الذي يرأس الاجتماع إن الاتفاقية سيتم التوقيع عليها خلال قمة في لشبونة في 13 ديسمبر المقبل، ثم إقرارها من قبل الدول الأعضاء، وستدخل حيز التنفيذ عام 2009.

وحسب دبلوماسي أوروبي فإن الاتفاق مع الإيطاليين الذين يعارضون توزيعا جديدا في مقاعد البرلمان الأوروبي يعطيهم للمرة الأولى نوابا أقل من فرنسا وبريطانيا، سيتيح لهم الحصول على نائب إضافي وبذلك تكون حصتهم 73 نائبا مثل البريطانيين مقابل 74 للفرنسيين.

ولم يوضح بالتحديد الاتفاق مع البولنديين الذين كانوا يطالبون بتعزيز فقرة تتيح لدول تعتبر أقلية أن تجمد خلال عمليات التصويت القرار لبعض الوقت.

كما اتفق الزعماء الأوروبيون على إضافة ثلاثة مراكز لمحامين عامين بالإضافة إلى الخمسة الحاليين في محكمة العدل الأوروبية وسيعود أحد المراكز الثلاثة لبولندا.

وكان قادة الاتحاد الأوروبي قد أعربوا قبل الاجتماع عن تفاؤلهم بخصوص التوصل إلى اتفاق بشأن المعاهدة.

وقد هددت بولندا في وقت سابق بتأخير التوصل لاتفاق إذا لم تلب مطالبها المتعلقة بنظام التصويت الجديد المقترح، ولكن مسؤولا بولنديا كبيرا صرح الخميس بأن بلاده ترى أن هناك فرصة كبيرة للتوصل لاتفاق بشأن المعاهدة خلال القمة التي تستمر يومين.

ومن شأن التوصل إلى الاتفاقية إنهاء أزمة أثارها رفض الناخبين الهولنديين والفرنسيين للدستور الأوروبي عام 2005، وتمهيد الطريق لمعاهدة تشمل إنشاء منصب رئيس للسياسة الخارجية يتمتع بسلطات أكبر ورئيس للاتحاد الأوروبي لفترة طويلة.

كما تنص المعاهدة على نظام أكثر ديمقراطية لصنع القرار ونفوذ أكبر للبرلمان الأوروبي.

رئيس وزراء الهند يرفض الاستقالة استجابة للمعارضة

نيودلهي / وكالات :

رفض رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ الامتثال لمطالب حزب بهاراتيا جاناتا، الذي يعد حزب المعارضة القومي الهندوسي الرئيسي في الهند، بالاستقالة من منصبه، وذلك بعد تراجعه عن التوصل إلى اتفاق نووي تاريخي مع الولايات المتحدة.

وعبر سينغ عن أمله في أن يمضي الاتفاق قدما، مؤكدا أنه لم يفقد الأمل بعد، وقال "لقد ذكرت أنه توجد بعض المصاعب، إننا نعمل في ائتلاف ويجب أن نجد مخرجا ما".

وقد دفع الاتفاق المثير للجدل الحكومة الائتلافية التي يرأسها سينغ، إلى حافة الانهيار، بعد أن رفض حلفاؤه في الائتلاف الاتفاق الذي يهدف إلى حصول الهند على وقود نووي ومفاعلات نووية من الولايات المتحدة، تحتاج إليها بشدة لكنها حرمت منها طويلا.

وتعليقا على موقف حزب بهاراتيا جاناتا قال سينغ إن هذا الحزب تحديدا، "ليس لديه الحق الأخلاقي" في المطالبة باستقالة رئيس الوزراء.

مقتل 15 بغرق سفينة ركاب إندونيسية

جاكرتا / وكالات :

لقي خمسة عشر شخصا مصرعهم، واعتبر ستة آخرون في عداد المفقودين، في غرق سفينة ركاب إندونيسية قبالة ساحل جزيرة سولاويزي، وفقا لما ذكرته وزارة النقل الإندونيسية.

وأوضح المتحدث باسم الوزارة أن السفينة الصغيرة التي كانت تقل 71 راكبا وطاقما من 11 شخصا، غرقت مساء أمس الخميس قبيل وصولها بلدة بوبو جنوب شرق الجزيرة.

وحسب التحقيقات الأولية التي أشار إليها المتحدث، فإن السفينة غرقت لأن الركاب تجمعوا في أحد جانبيها، فاختل توازنها وانقلبت، مؤكدا أن الحادث لم يقع نتيجة موجة كبيرة إذ إن المناخ كان عاديا على حد تأكيده.

"ديلي تلغراف": خطوة للأمام

تحت عنوان "خطوة أقرب إلى الحرب في إيران" علقت صحيفة "ديلي تلغراف" البريطانية في صفحة الرأي بأن هناك شعورا باردا وكأن سيناريو النقاش الحالي في إدارة بوش، حول كيفية التعامل مع التهديد المحتمل من برنامج إيران النووي، قد حدث من قبل.

وأشارت الصحيفة إلى أولئك الذين يمكن وصفهم بالواقعيين، أمثال غيتس ورايس، المتلهفين لتجنب الأخطاء التي ارتكبت في العراق، كتقييمات الاستخبارات المغلوطة عن أسلحة الدمار الشامل لصدام وإدارة ما بعد حرب العراق.

وهناك أيضا الصقور الذين لن يحيدوا قيد أنملة عن تصميمهم على مواجهة طهران بحقائق زائفة مثلما إذا كان النظام يحاول فعلا الحصول على أسلحة نووية أم لا.

ويجادل محور غيتس / رايس، أثناء سعيهما للإبقاء على الضغط السياسي والدبلوماسي على الرئيس نجاد لتجميد تخصيب اليورانيوم، بضرورة استنفاد كافة السبل الأخرى قبل أي تفكير جاد في اتخاذ إجراء عسكري.

وأشارت الصحيفة إلى أن العامل الرئيسي الذي يشكل الأساس لهذا النهج الجديد هو الاعتراف بأن القوة العظمى الوحيدة في العالم ربما تصارع لاحتواء حرب إيرانية، باعتبار أن المؤسسة العسكرية الأميركية متوسعة إلى حد الانهيار في التزاماتها بالعراق وأفغانستان.

لكن معارضة الواقعيين الواضحة للجوء إلى الخيار العسكري في التعامل مع إيران ينظر إليها باحتقار، كما كان الحال في العراق، من قبل صقور إدارة بوش المتعصبين، وعلى رأسهم ديك تشيني.

حيث يرفض أولئك الصقور ومن ورائهم المحافظون الجدد أي حوار دبلوماسي ويصرون على أن السبيل الوحيدة والأكيدة لإزالة أي تهديد يشكله برنامج إيران النووي هو قصف البلد وإعادته إلى العصر الحجري (وهو نفس التهديد السابق الذي وجه إلى رئيس باكستان، برويز مشرف، إذا أخفق في تأييد حملة واشنطن ضد القاعدة).

وختمت الصحيفة بأنه بينما لا يبدي الواقعيون ولا الصقور تحفظا في التعبير عن آرائهم، فإن الخبر اليقين حول كيفية التعامل مع إيران عند الرئيس بوش الذي بينما يظهر قبوله بأن تأخذ الدبلوماسية مجراها، قيل إنه عازم على وضع حد لهذه المسألة

بطريقة أو بأخرى قبل مغادرته منصبه، خاصة بعد الزيارة المثيرة للجدل التي قام بها فلاديمير بوتين هذا الأسبوع لطهران.

"ذي غارديان": حرب الكلمات

وفي ظل تصعيد حرب الكلمات كتبت صحيفة "ذي غارديان" البريطانية أن الرئيس بوتين قال إن روسيا تطور جيلا جديدا من الأسلحة النووية كجزء من خطة طموحة وكبيرة للتوسع في دفاعات الدولة ضد الولايات المتحدة.

فقد قال بوتين، في برنامج سنوي يبث عبر الهاتف في التلفاز الرسمي، إن روسيا تطور ترسانتها النووية، بما في ذلك الصواريخ البالستية العابرة للقارات والغواصات النووية والقاذفات الإستراتيجية، بالإضافة إلى مجمعات إستراتيجية جديدة تماما.

وأكد أن روسيا ستدافع عن نفسها إذا استمرت الولايات المتحدة في خطتها لإنشاء عناصر من درعها الصاروخي في وسط أوروبا.

وأشارت الصحيفة إلى قول بعض المحللين إن ملاحظات بوتين الأخيرة قصد بها تطمين شعبه بأن روسيا ما زال لديها رادع نووي فعال. ولكنها كانت أيضا رسالة لواشنطن بأن درعها الصاروخي الجديد والمكلف عقيم أمام التقنية الروسية الحديثة.

وهاجم بوتين السياسة الخارجية الأميركية واصفا غزو العراق بأنه كان فاشلا وكذلك إستراتيجية المواجهة مع إيران حول برنامجها النووي المزعوم.

وختم بوتين برنامجه قائلا إن "الحوار المباشر مع قادة الدول هو أقصر طريق للنجاح، بدلا من سياسة التهديدات والعقوبات واللجوء لاستخدام القوة".

"فايننشال تايمز": معركة بولندا

كتبت صحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية في افتتاحيتها أن نتائج الانتخابات البرلمانية البولندية الأحد القادم غير أكيدة بسبب تنافس الحزب الحاكم، "القانون والعدالة"، في استطلاعات الرأي مع تجمع المعارضة الرئيسي، "المنبر المدني الليبرالي".

وأسفت الصحيفة لأنه بات من شبه المؤكد أن الفائز سيناضل لتوفير الحكومة القوية التي تحتاجها الدولة لمواصلة الإصلاحات والاستفادة المثلى من عضويتها في الاتحاد الأوروبي.

ورأت الصحيفة أن أيا من الحزبين لا يمكن أن يتوقع نصرا ساحقا. وإذا فاز حزب "القانون والعدالة"، فسيكدح لتشكيل ائتلاف بما أنه كرس معظم العامين اللذين قضاهما في الحكم لإفشال الهجمات السياسية على شركائه المحتملين.

واتهمت الحزب الحاكم بسوء الاستخدام الصارخ للسلطة، بالتسلط على التلفزيون الرسمي وتهديد الخصوم بالإجراءات القانونية واستخدام ملفات الشرطة السرية لتشويه سمعة المنافسين.

واعتبرت هذه الأساليب من الحزب ظالمة وغير ديمقراطية وليست هي الطريقة التي تبنى بها دولة عصرية على أساس الحقوق الأوروبية.

وختمت فايننشال تايمز بأن على مراقبي الانتخابات الدوليين ملاحظة هذه التطورات وألا يغفلوها في تقاريرهم، وأنه من المهم لبولندا وللاتحاد الأوروبي ككل أن يتم الحكم على الانتخابات وفقا لأعلى المعايير، وأن يكون هذا بمثابة إشارة قوية للقادة المستبدين في الكرملين بأن الاتحاد الأوروبي جاد في الدفاع عن الحقوق الديمقراطية، ليس فقط في روسيا والاتحاد السوفيتي السابق، بل أيضا داخل حدوده الخاصة.